اراد بالمثنى هنا ما دل على اثنين مطلقا فيشمل ما الحق قوله لتغليبه في نحو المطيعين
الخ تقدم لك ان هذا التغليب لا يختص بحصول اللبس وحذف الالف في الجمع وقلبها ياء في
التثنية كما سياتي في باب تثنية المقصور والممدود وجمعهما على انه اذا
كان اللبس في حركة النون فالتغليب المذكور رد عليه حال اضافة المصطفين لسه
لسقوط النون التي حصل بحركتها اللبس وكان ينبغي ان يقال لم يكتف بما ذكر
مبالغة في اللبس قوله والاول اكثر يقتضي ان مقابله كثير مع انه لا وجود
له الا في موضع واحد وهو ما لا ينصرف ولعل اكثريته باعتبار افراده فتدبر
قوله وما بنا بالفتح للضرورة وبالتنوين وحذفه منه للوصل بنية الوقف
سايغ ومثل ذلك سايغ لغة وهو هنا اسلس واخف افاده البهوتي
قوله فذ جمعا الخ تففت جمعيته بما ذكر فهو وصف للجمع بسقط ما
يقال الذي جمع بالالف والتا هو المجرد وهو لا يعرب هذا الاعراب وقدم التاء
على الالف لضرورة النظم وهذا الجمع مقيس في خمسة امور الاول ما فيه تاء التا
نيث مطلقا الثاني ما فيه الف التانيث كذلك الثالث مصغر مذكر ما لا يعقل
كدريهم الرابع علم مونث لا علامة فيه كزينب الخامس وصف غير العاقل
كايام معدودات ونظمها الشاطبي فقال وقسه في ذي التا ونحو ذكرى
ودرهم مصغر وصحراء وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل
ويستثنى من الاول اربعة اسما لا تجمع هذا الجمع وان كان فيها التا وهي امراة
وامة وشاة وشفة استغنا بتكسيرها عن تصحيحها ومن الثاني فعلا افعل
وفعلى فعلان لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مونثهما بالالف والتا
وافاد النظم ان ما عدا هذه الخمسة مقصور على السماع وهو كذلك خلافا
لابن عصفور القايل بان مذكر ما لا يعقل ولم تكسره العرب يجمع بالالف والتاء
قياسا نحو حمامات وسرادقات وان كسر فانه استغني به ورد عليه بان التجمع
فيها قليل والواجب الرجوع الى السماع الباين افاده الشاطبي قوله اي ما كان

جمع

جمعا الخ اشار بهذا التفسير الى دفع توهم ورود ابيات وقضاة والى ان الباء
للسببية وان في الكلام مضافا محذوفا وفاء انهما انما يكونان سببا في الجمعية اذا كانا
تنا مزيدتين قال البهوتي وفي كلامه شبه تنافي فان قوله اولا بسبب
يقتضي جعل الباء للسببية وقوله ثانيا ملابسته يقتضي كونها للملا كون
بسة الا ان يدعى ان قوله ملابسته ليس بيانا لمعنى الباء بل بيان للمتعلق
وفيه ان ظاهر كلامه انه لغو متعلق بجمع لا بمحذوف ويمكن ان يقال مراده
المتعلق المعنوي وهو في الواقع متعلق بمحذوف على انه حال من الضمير في مستقر
جمع اي ما جمع حالة كونه ملتبسا بالالف والتا او يبقى المتعلق على حاله
ويكون قوله ملابسته ليس بيانا لمعنى الباء بل بيانا لجهة السببية فيها
يرمز اليه قول الشارح اي كان لهما دخل الخ قوله يكسر في الجر وفي النصب
سكت عن الرفع لانه داخل في الكلية السابقة في قوله فارفع بضم
واما الجر فانما ذكره وان كان الرفع فيما ذكر ليبين ان النصب محمول
عليه ولذا قدمه قوله معا منصوب على الحال بمعنى جميعا اي
حال كونهما مجتمعين في هذا الحكم فسقط اعتراض ابن هشام بان
هذا التعبير فاسد لان الجر والنصب لا يمكن اجتماعهما على انا لا نسلم
لو تنزلنا وسلمنا افادته مع ذكره ذلك العلامة فان مجازا في بينه
استحالة اجتماع حالتي النصب والجر ولا يقول عاقل بفساد التجوز
قوله اذ لا موجب لبنائه اي لا سببا موجبا من الاسباب المارة
لا مجوزها فاتى التنبيه عليه في باب الاضافة ولا يدعي اعتبار
تضمن معنى حرف العطف لما سلف لك ولانه لو صح ذلك لبني حالة الرفع
والجر ايضا اذ لا فرق تامل قوله ليجري على سنن اصله الخ اي على طريقه
ولانه حمل النصب على الجر فيه لزم مزية الفرع على اصله ولم تحمل تلك
المزية كما حملت مزية كون جمع المونث السالم معربا بالحركات لان تحملها

Copyright © King Saud University